الصدر: لن نبقي أي دكتاتور في رئاسة الوزراء لسنوات طويلة

بغداد/المدى

دعا الصدر، في رد على سؤال لأحد أتباعه حول ما اذا كانت هناك امكانية لحلحلة الأزمة السياسية الحالية أم أنها تزداد تعقيداً لاسيما بعد اجتماعي أربيل والنجف الاخيرين، قادة العراق إلى التوحد تحت راية العراق لا تحت رايات أحزابهم وفئاتهم من اجل بناء بلد ينعم فيه الشعب بالخير والحرية وتكون الحكومة في خدمة المظلوم ولا يكون المظلوم في خدمة الظالم.

فقد وجه احد انصار الصدر سؤالاً له قال فيه: "بعدما سعيتم وتسعون جاهدًا إلى توحيد أبناء الشعب العراقي وغرس روح المحبة والتعاون في ما بينهم، من خلال الزيارة إلى سامراء تارة والذهاب إلى بغداد والبصرة والنجف لرفض الاحتلال والمطالبة بالحقوق المشروعة للشعب تارة أخرى. وفي هذه الأيام العصيبة التي يمر بها البلد والتأزم السياسي الحاصل وبعد اجتماعي أربيل والنجف الأشرف الأخيرين، هل يوجد أمل بحلحلة الازمة السياسية بالمنظور القريب؟ أم أن الوضع السياسي يزداد تعقيدًا؟ وهل من توضيح لمساعيكم المبذولة والمباركة والمخلصة حرصًا على البلد والشعب".

وقد أجاب الصدر على ذلك بالقول:

بسمه تعالى

أنا أجد أن ما حدث في اربيل ثم في النجف له الكثير من المعاني:

١. إن أرض العراق واحدة ايًا كانت في محافظاته.

٢. توحد غير مسبوق ولو على الصعيد السياسي جمع الكثير من الطوائف والاعراق سنة وشيعة وكردا.

٣. إن الحكومة بيد الشعب وممثليه وليس الشعب بيد الحكومة.

٤. لا دكتاتور سيحكم العراق أيًا كان.

٥. تقدم العملية الديمقراطية والروح السياسية وترك التصادم والحروب.

يا شعب العراق الحبيب

عزّ عليّ أن أرى كل الأطراف في الحكومة متنازعة، فالتحالف الوطني من جهة والكرد من جهة وبعض المكونات الأخرى تحت كتلة العراقية وغيرهم يتصارعون في ما بينهم كل يجر النار إلى قرصه.

وعزّ عليّ أن أرى أي شخص يمكن أن يبقى جاثمًا على كرسي رئاسة الوزراء لسنوات طوال تزيد عما هيمن الهدام الملعون (الرئيس السابق صدام حسين).

وأحزنني كثيرًا أن ارى بين ذلك كله معاناتكم ايها الاحبة فإنني أرى بأم عيني قرى ومناطق، لا يصلها الماء والكهرباء ولا أي شيء من الخدمات المادية، فضلاً عن المعنوية التي يجب أن تحفظ لكل عراقي من شرف العيش والعزة والكرامة، عزّ عليّ أن ارى الحكومات في ظل الاحتلال ترتع بخيرات العراق وبمائه وكهربائه، وبالخدم والقصور، بكل شيء والشعب يتضور جوعًا.. عزّ عليّ ذلك كثيرًا فلم استطع السكوت فكان ندائي أن تتوحدوا يا قادة العراق تحت راية العراق لا تحت رايات أحزابكم وفئاتكم، تحت راية السلام، إن رغبتم عن راية الإسلام.. وتعالوا نبني عراقا بخير وحرية الشعب وتكون الحكومة في خدمة المظلوم ولا يكون المظلوم في خدمة الظالم.

مقتدى الصدر

وكان عدد من كبار القادة العراقيين عقدوا اجتماعًا في منزل الصدر في النجف السبت الماضي، لبحث الأزمة السياسية في البلاد بمشاركة رئيس مجلس النواب اسامة النجيفي عن القائمة العراقية، ونائب رئيس الوزراء روز نوري شاويس، ووزير الخارجية هوشيار زيباري عن الحزب الديمقراطي الكردستاني بزعامة رئيس اقليم كردستان مسعود بارزاني، وبرهم صالح وفؤاد معصوم، القياديين في الاتحاد الوطني الكردستاني بزعامة الرئيس العراقي جلال طالباني، إضافة إلى مشاركة الجلبي ونواب عن الكتلة الصدرية.

وكشف الصدر الأحد، عن تمسك القادة المجتمعين في مدينة النجف برفض الدكتاتورية والتفرد بالسلطة في اشارة إلى قرارهم سحب الثقة عن حكومة المالكي.

وقال إن الاتفاق على رفض الدكتاتورية والتفرد بالسلطة كان أفضل نتائج اجتماع ممثلي العراقية والتحالف الكردستاني والمؤتمر الوطني والتيار الصدري الذي عقد في النجف.

وأكد الصدر أن "أفضل النتائج هي أن لا دكتاتورية ولا تفرد".

وأضاف أن "القول ما قالته قيادات العراق لأجل نصرة شعب العراق". وقال: "نحن إنما نرضي الله إذا توحدنا من أجل معاناة الشعب وإلا فنحن الخاسرون".

وكان القادة الخمسة الذين اجتمعوا في أربيل في ٢٨ من الشهر الماضي، وهم الرئيس جلال طالباني وزعيم التيار الصدري مقتدى الصدر، ورئيس اقليم كردستان مسعود بارزاني، وزعيم القائمة العراقية اياد علاوي، ورئيس مجلس النواب أسامة النجيفي، قد وجهوا رسالة إلى رئيس التحالف الوطني تمهل المالكي ١٥ يومًا لتنفيذ الاصلاحات المطلوبة قبل سحب الثقة عنه، وقد رد التحالف على الرسالة لكن هذا الرد لم يتضمن أي موقف من تهديد القادة بسحب الثقة عن الحكومة في حال عدم تنفيذ الاصلاحات التي طالبوا بها، والمتعلقة بضرورة تنفيذ مقررات الاجتماع التي تضمنت التركيز على أهمية الاجتماع الوطني لحل الأزمة السياسية، وضرورة الالتزام بمقرراته التي يخرج بها والالتزام بالدستور الذي يحدد شكل الدولة وعلاقة السلطات الثلاث، واستقلالية القضاء وترشيح أسماء للوزارات الأمنية على أن يصادق عليها مجلس النواب خلال فترة أسبوع إن كانت هناك نية صادقة وجادة من قبل المالكي.

وتصاعدت الأزمة بين ائتلاف دولة القانون بزعامة المالكي، والقائمة العراقية بزعامة علاوي منذ أواخر العام الماضي، عقب إصدار مذكرة قبض بحق القيادي بالعراقية الهاشمي بتهمة "الإرهاب"، فضلاً عن تقديم المالكي طلباً إلى البرلمان بسحب الثقة من المطلك بعد وصفه للمالكي بأنه "دكتاتور لا يبني"، الأمر الذي دفع العراقية إلى تعليق عضويتها في مجلسي الوزراء والنواب، وتقديم طلب إلى البرلمان بحجب الثقة عن المالكي قبل أن تقرر في ٢٩ كانون الثاني (يناير) الماضي العودة إلى جلسات مجلس النواب، وفي السادس من شباط (فبراير) الماضي إنهاء مقاطعة جلسات مجلس الوزراء.

مصدر عنه: "دولة القانون" سيدفع الشهرستاني والأديب بديلين عن المالكي في نهاية المطاف

بغداد - محمد صباح

كشف مصدر مطلع داخل "التحالف الوطني" وجود نية لدى "ائتلاف دولة القانون" الذي يتزعمه رئيس الوزراء نوري المالكي بطرح كل من حسين الشهرستاني نائب رئيس الوزراء لشؤون الطاقة، وعلي الاديب وزير التعليم العالي كأسماء بديلة عن المالكي في حال وصول الازمة السياسية الى طرق مسدودة. فيما اعتبر التحالف الكردستاني الامر سابق لاوانه ويحتاج الى توافقات سياسية.

وتشهد البلاد ازمة سياسية حادة بعد نهاية المهلة التي منحها اجتماع أربيل لرئيس الحكومة لتطبيق جملة من الاصلاحات قبل سحب الثقة ومن ثم طلب قادة اجتماع النجف من التحالف الوطني ترشيح بديل عنه.

وذكر المصدر الذي فضل عدم الكشف عن هويته لـ(المدى) "ان ائتلاف دولة القانون ماض في جمع اصوات من اجل تشكيل حكومة اغلبية سياسية برئاسة المالكي في الفترة المقبلة بغية الخروج من الازمة الراهنة"، مبينا "لدينا اتصالات مع عدد كبير من نواب القائمة العراقية من اجل الدخول في ائتلاف جديد يعطي لنا الاولوية والاكثرية البرلمانية لتشكل حكومة الاكثرية" مستدركا "ان ذلك يحتاج الى وقت وجهد كبيرين وممكن قلب الاوراق في اية لحظة.

واضاف المصدر "ان هناك انقسامات داخل التحالف الوطني حول سحب الثقة من نوري المالكي من عدمه، وان الائتلاف الوطني ستكون الامور بيده فاذا قرر الوقوف مع سحب الثقة من المالكي ورفض الذهاب الى حكومة الاغلبية فأن دولة القانون ستلجأ الى ترشيح علي الاديب او حسين الشهرستاني كاسماء بديلة".

بدورها قالت النائب عن "التحالف الكردستاني" الا طالباني، في اتصال مع "المدى" ان "موضوع طرح اسماء بديلة عن رئيس الوزراء الحالي امر سابق لاوانه لان ذلك يحتاج الى توافق داخل التحالف الوطني ومن ثم موقف الكتل السياسية الاخرى".

وبينت ان "ائتلاف دولة القانون" يشكل الكتلة الاكبر داخل التحالف وهناك توازنات يجب اخذها بنظر الاعتبار.

وتابعت "رئيس الجمهورية جلال طالباني سيبقى على مسافة واحدة من جميع الاطراف المتخاصمة بعد ان اصبح رئيس البرلمان اسامة النجيفي يمثل كتلته البرلمانية".

،واكدت ان سحب الثقة من المالكي امر مطروح حاليا بقوة من قبل بعض الكتل السياسية لكن ذلك يجب ان يكون داخل البرلمان لا خارجه.

الى ذلك قال النائب عن القائمة العراقية مطشر السامرائي في حديث مع "المدى" ان "الفرصة مازالت مواتية امام رئيس الوزراء من اجل الاستجابة وتنفيذ جميع الاتفاقات التي تم توقيعها في السابق مع الكتل السياسية ومنها اتفاقية اربيل التي تشكل على اثرها الحكومة الحالية".

واضاف السامرائي ان "طرح اسماء بديلة عن رئيس الوزراء متروك للتحالف الوطني على اعتبار انه الكتل الاكبر التي لها الحق وفي تسمية رئيس الوزراء".

وبين ان "العراقية سوف ترحب باي اسم يتم ترشيحه من قبل التحالف الوطني."

مشروع ترميم وتجديد شارع الرشيد

بغداد/ عماد جاسم

مع البدء في تنفيذ مستلزمات مشروع بغداد عاصمة للثقافة العربية عام ٢٠١٣ تم الاتفاق بين وزارة الثقافة وكل من وزارة السياحة والآثار، وأمانة بغداد باختيار جزء من شارع الرشيد وبالتحديد المنطقة المحصور بين شارع المتنبي ومنطقة الميدان لإعادة ترميميه وتطويره، وفق منهج علمي على أن لا يؤثر الترميم على الخصائص المعمارية للابنية.

المدير العام لدائرة التصاميم في أمانة بغداد وكالة الدكتور فتحي الاطرقجي أشار الى إنه تم الاتفاق على الخطوط العريضة مع الجهات المساهمة مع أمانة بغداد لتنفيذ المشروع بعد أن وضعت الدراسات اللازمة، موضحا ان الأمانة جادة هذه المرة على اكمال المشروع، وتجاوز العقبات الفنية والمالية، التي حالت دون تنفيذه خلال الفترة السابقة.

وأوضحت المديرة العامة لدائرة التراث في وزارة السياحة والآثار فوزية المالكي إن السبب في اختيار المنطقة المحصورة بين شارع المتنبي والميدان للتطوير يرجع الى كونه يحوي مبان تراثية مهمة، ولان المبالغ المخصصة لاتكفي لتطوير الشارع بالكامل. وان الدائرة شرعت بالفعل في تشكيل لجان الترميم التي تواصل عملها حاليا من اجل لتحويل تلك المباني والبيوت التراثية إلى متاحف.

وقالت فوزية المالكي ان تطوير شارع الرشيد بالكامل وبشكل يليق بتاريخه يحتاج إلى قرار سياسي جري.

الباحث في مجال المعمار التراثي الدكتور علي ثويني شدد على ضرورة الترميم وفق آليات مدروسة وعلمية، وعلى أيدي مختصين، ومن المهم أيضا تدريب كوادر عراقية ليواصلوا عمليات الصيانة الدورية للشارع.

واوضح ثويني انه اقترح على مجلس الوزراء تقسيم الشارع الى اجزاء وتوزيع الاجزاء على عدد من الوزارات لتتولى كل منها ترميم الجزء المخصص لها تحت إشراف مهندسين معماريين مختصين ومجلس الوزراء، وبهذا يكون التطوير الشامل للشارع من حصة كل مؤسسات الدولة، أما إختيار جزء واحد وتطويره عملية ساذجة وترقيعية.

العراق يبدي استعداده لاستضافة اجتماع ثان لـ ٥+١ مع إيران

مفاوضات إيران والغرب في بغداد تصل إلى طريق مسدود

بغداد/ المدى - وكالات

أبدت الحكومة العراقية عن استعدادها الخميس، لاستضافة اجتماع لدول ٥+١ وإيران إذا ما فشلت مفاوضات الأطراف اليوم ولم يتم التوصل الى نتائج ايجابية، فيما نفت تقديم أي مقترحات أو ورقة عراقية خلال الاجتماع.

وقال الناطق باسم الحكومة العراقية علي الدباغ في تصريح صحفي إن "الاجتماعات الثنائية لا تزال مستمرة بين الأطراف ونتوقع الوصول الى نتائج ايجابية"، مبينا انه "في حال عدم التوصل الى نتائج خلال اجتماع اليوم وتم تأجيله، فالعراق مستعد لاستضافة هذه الدول مجددا".

وأوضح الدباغ ان "الاجتماعات تنتهي اليوم وسيكون هناك مؤتمران صحفيان منفصلان، احدهما لرئيسة السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي كاثرين اشتون، والآخر لرئيس الوفد الإيراني سعيد جليلي".

وكانت دول الـ ٥ +١ قد بدأت اجتماعاتها منذ يوم أمس مع إيران من اجل التوصل إلى حلول بشأن برنامجها النووي وتخصيب اليورانيوم.

ووضعت إيران ٥ شروط أمام دول الغرب من اجل تنفيذ مطالبهم، إلا أن الدول الستة رفضت تلك الشروط ما دفعهم الى تمديد أعمال المؤتمر.

واستأنف المفاوضون اجتماعاتهم منذ صباح امس بجولة أولى استمرت ٣ ساعات، ومن ثم اجتماعات ثنائية بين كل من إيران والأطراف الأخرى

من جانب اخر ذكرت وكالة انباء فارس الإيرانية الرسمية ان محادثات بغداد مع القوى الغربية الست (الدول دائمة العضوية في مجلس الامن والمانيا) انتهت دون التوصل الى نتائج.

وذكر مراسلنا في بغداد ناهد ابو زيد ان مصدرا غربيا من داخل قاعة المفاوضات اوضح ان المشاورات واللقاءات الثنائية مستمرة لتذليل العقبات التي تعترض التوصل الى اتفاق.

وكانت مسؤولة الشؤون الخارجية في الاتحاد الاوروبي كاترين اشتون، التي تقود فريق المفاوضين الغربيين، التقت بكبير المفاوضين الايرانيين سعيد جليلي قبل جلسة محادثات اليوم الثاني الخميس في محاولة لجسر الهوة بين مقترحين غربي وايراني في المحادثات.

وحاول المجتمعون وضع صياغة نهائية لتلك المبادئ والنقاط التي سوف تشكل منطلقا لجولة قادمة من المباحثات التي تريد المجموعة الدولية عقدها في جنيف، بينما تطالب إيران بأن تعقد على أرض محايدة في المحادثات.

وقال مراسل بي بي سي في المفاوضات جيمس رينولدز ان احدا لم يتوقع انجازا كبيرا على الفور في مفاوضات بغداد.

لكن الخلاف بدا واضحا بين مقترحات غربية تستهدف بالاساس وقف ايران تخصيب اليورانيوم مقابل حصولها على يورانيوم للاغراض الطبية، فيما قدمت ايران على ما يبدو مقترحات تتضمن في المقابل ازالة العقوبات الدولية المفروضة عليها.

ونقلت وكالة رويترز عن مسؤول في الوفد الايراني قوله ان القوى العالمية تعطل المحادثات في بغداد مع ايران حول برنامجها النووي وتخلق "مناخا صعبا" في المحادثات.

وقال المسؤول الايراني الذي طلب عدم الكشف عن اسمه: "ما سمعناه في اسطنبول كان اكثر اثارة للاهتمام. نعتقد ان سبب عدم تمكن مجموعة خمسة زائدا واحد من الوصول الى نتيجة هو امريكا."

واضاف المسؤول الايراني: "مجموعة خمسة زائدا واحد جاءت الى بغداد دون تفويض واضح لذلك نعتقد ان المناخ صعب."

وكانت محادثات سابقة قد اجريت في اسطنبول على مستوى الخبراء في ابريل/ نيسان الماضي.

الا ان مسؤولا في الوفد الامريكي الى مفاوضات بغداد قال ان المقترح الغربي تضمن تنازلا بشأن العقوبات مقابل وقف ايران لعمليات تخصيب اليورانيوم وفتح منشآتها النووية امام المفتشين.

لكن المقترح الغربي تضمن تخفيف القيود على استيراد ايران لقطع غيار الطائرات، وهو ما يبدو بالنسبة لايران امرا لا يذكر مقابل عقوبات مشددة تضمنت حظر استيراد نفطي.

انخفاض عدد النازحين العراقيين إلى سوريا والأردن

بغداد/ المدى

بعد سنوات من الاستقرار النسبي الذي يعيشه العراق مازال ملف التهجير القسري، الذي شهده العراق قبل نحو خمس سنوات مفتوحا، على الرغم من الخطط والمشاريع الكثيرة التي نفذتها الحكومة العراقية والمدعومة من قبل المفوضية السامية لشؤون اللاجئين.

امس وفي تطور ملموس اعلنت وزارة الهجرة والمهجرين ان عدد النازحين العراقيين الى سورية والاردن انخفض مع مطلع شهر أيار الجاري الى ٩٢ الف شخص يقيم ٦٠ ألفا منهم في سورية، و٣٢ ألفا في الأردن.

وكيل الوزارة اصغر الموسوي قال لاذاعة العراق الحر ان هذه الارقام رسمية، إذ انها تستند الى احصاءات المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، موضحا ان هناك عدة عوامل ساهمت في الوصول الى هذه النتيجة، بعضها يتعلق بالخطط والاوضاع الداخلية، وبعضها الآخر يتعلق بالمجتمع الدولي، مشيرا الى ان عدد الأسر العائدة الى مناطق سكناها الاصلية خلال ١١ شهرا الماضية بلغ مئة الف أسرة.

يذكر ان عدد العراقيين الذين اضطروا الى مغادرة بلدهم بسبب اعمال العنف خلال عامي ٢٠٠٥ و٢٠٠٦ بلغ نحو اربعة ملايين. وكان لسورية والاردن النصيب الاكبر منهم، وقد منحت الحكومة

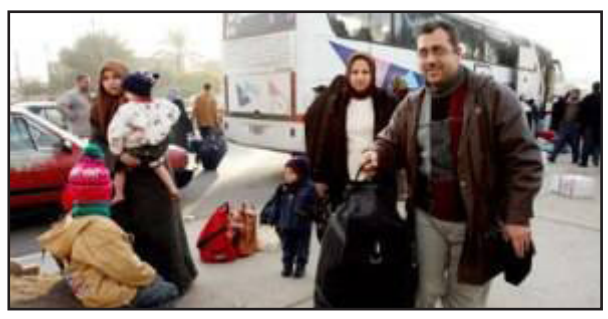

عدة حوافز للمهجرين من اجل تشجيعهم على العودة، وقد اسهم ذلك في تحقيق جزء مهم من سعي الوزارة الى غلق ملف التهجير القسري.

رئيسة لجنة المرحلين والمهجرين في مجلس النواب العراقي لقاء وردي اوضحت ان لزيادة مبلغ منحة العودة لتصل الى اربعة ملايين دينار دور مهم في تسريع وتائر عودة المهجرين الى الاماكن التي هجروا منها.

واشارت وردي الى وجود تلكؤ في الوقت الراهن بصرف هذه المنحة للعائدين.

عائدون من جانبهم قالوا ان الاضطرابات التي شهدتها دول نزح اليها العراقيون وخاصة سورية ومصر كانت السبب الاهم في تسريع عودة اللاجئين، كما قال عادل هاشم العائد مؤخرا من مصر.

ويرى هاشم ان العراق يبدو الان افضل خيارات الاستقرار، لاسيما بعد تراجع فرص الحصول على لجوء في احدى الدول الاوربية.

على الرغم من ان ٩٢ الف نازح عراقي يعد رقما منخفضا مقارنة بما كان عليه عددهم في سورية والاردن الا انه رقم بحاجة الى خطط حكومية ودولية جديدة لايجاد مخرج مناسب لاوضاعهم التي تزداد صعوبة مع تصاعد التوتر في المنطقة عموما.